الأستاذة: بليلي
المقياس:أصول النحو
المستوى: السنة الثانية ليسانس
التخصص: دراسات لغوية
النوع: (محاضرة-تطبيق)
الفوجان:(الأول+الثاني)
القياس النحويّ وأركانه 1: المقيس عليه والمقيس

1-مفهوم القياس:

عرفه **أبو البركات الأنباري** في كتابه **(لمع الأدلة)** بأن معناه في اللغة: التقدير، وهو مصدر قايست الشيء بالشيء مقايسة وقياسًا، أي: قدرته، ومنه المقياس، أي: المقدار، وقيس رمح، أي: قدر رمح، وقال: وهو في عرف العلماء -أي: في اصطلاحهم- عبارة عن: تقدير الفرع بحكم الأصل، وقيل: هو حمل فرع على أصل بعلة وإجراء حكم الأصل على الفرع، وقيل: هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع، وقيل: هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع، وهذه الحدود كلها متقاربة.

وعرفه في كتابه المسمى **(الإغراب في جدل الإعراب)** بأنه(حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه **).** كما أوضح المراد بالنقل والمنقول فقال: فأما النقل: فالكلام العربي الفصيح المنقول النقل الصحيح الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة.

وأشار **السيوطي** إلى مكانة القياس وأهميته بالنسبة لبقية أدلة النحو فقال:(وهو معظم أدلة النحو والمعول في غالب مسائله عليه.**)**

ومما ذكرنا فالقياس يحوي طرفين: مقيس عليه ومقيس،اللذان يشتركان في حكم أساسه علة جامعة بينهما.

2-أركان القياس:

ذكر السيوطي أن للقياس أربعة أركان: وهي أصل -وهو المقيس عليه- وفرع -وهو المقيس- وحكم، وعلة جامعة.

أولا-الأصل وهو المقيس عليه:

يسميه ابن الأنباري الأصل، وهو المسموع من كلام العرب الفصيح، ويشترط أن يرد بكثرة عن العرب، فلا يكون نادرا أو شاذا، ويتوزع القياس إلى**:**

1-حمل فرع على أصل:

يقصد بحمل فرع على أصل: أن يأخذ المقيس حكم المقيس عليه؛ لأنه أصله؛ فالمقيس عليه هو الأصل، والمقيس هو الفرع، وللأصل حكم؛ فيأخذ الفرع حكم أصله. وقد ذكر السيوطي أن هذا النوع من القياس يسمى قياس المساوِي؛ وإنما سمي بذلك لأنه قد حصلت فيه المساواة بين الأصل المقيس عليه والفرع المقيس؛ فكان حكمهما واحدًا. ومن أمثلته: إعلال الجمع وتصحيحه حملًا على المفرد في ذلك؛ كقولهم: قِيَم ودِيَم، في جمع قيمة وديمة. لأن الجمع تابع لمفرده في صحته وإعلاله؛ فإذا كان المفرد معلًّا كان الجمع مثله؛ وإذا كان المفرد صحيحًا كان الجمع مثله كذلك؛ فكلمة: "قِيَم" الأصل فيها "قِوَم" بالواو لا بالياء؛ لأنها من التقويم، وكلمة "دِيَم" الأصل أن يقال فيها "دِوَم" بالواو؛ لأنها من الدوام؛ ولكن أبدلت الواو فيهما

ياءً لأنها وقعت عينًا لجمع صحيح اللام وقبلها كسرة، وكانت في المفردة معلة -أي: مغيرة- فمفرد قيم: قيمة، ومفرد ديم: ديمة، والأصل في المفردين: قِوْمة ودِوْمة.

2-حمل أصل على فرع:

يقصد بحمل أصل على فرع: هو أن يثبت الحكم للفرع ثم يحمل الأصل عليه، وهو عكس النوع الأول، ومن أمثلة هذا النوع من الحمل: حمل الاسم على الحرف في البناء، فمعلوم أن مرتبة الحرف دون مرتبة الاسم؛ لأن الحروف موضوع للربط بين الاسم والفعل، ومع كون الاسم أصلًا والحرف فرعًا حُمل الاسم على الحرف؛ فبني عند قيام الشبه بين الاسم والحرف.

3-حمل نظير على نظير:

يقصد بحمل النظير على النظير: حمل الشيء على شيء يشبهه ويماثله، وقد تكون المماثلة بين المحمول والمحمول عليه في اللفظ دون المعنى، أو في المعنى دون اللفظ، أو فيهما معًا؛ وهو ثلاثة أنواع :

أ- حمل النظير على النظير في اللفظ دون المعنى.

ب- حمل النظير على نظيره في المعنى دون اللفظ، وهي: أن يحمل الشيء على شيء يشبهه في معناه ولا يشبهه في لفظه.

ج- حمل النظير على النظير في اللفظ والمعنى.

4-حمل ضد على ضد:

إن حمل الشيء على ضده أو على نقيضه هو الصورة الرابعة من صور القياس، وله أمثلة متعددة منها: النصب بـ"لم"؛ حملًا على الجزم بـ"لن"؛ فإن "لم" و"لن" ضدان؛ إذ إن الأولى تفيد نفي الماضي وتفيد الثانية نفي المستقبل.

ثانيا-الفرع وهو المقيس:

وهو الركن الثاني من أركان القياس، والمقيس فرع من كلام العرب يوصف بأنه من كلامهم حكمًا وعملًا ، قال المازني:(ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب)، ويطلق عليه مصطلح الفرع، وفرعيته متأتية من أنه مفتقر إلى حكم، محتاج إلى نسخ حكم الأصل أو المقيس عليه إليه، بمعنى أن المقيس والحكم الذي يلبسه هو نظرة ونتيجة الصياغة القياسية التي جربها العلماء عليه، فصلحت أو فسدت حسب قوة العلة ومنطقيتها وتمكنها في الطرفين.

والمقيس نوعان:

أ-مقيس استعمالي: هو نتيجة قياس استعمالي قام به العرب الفصحاء أنفسهم داخل زمان ومكان الفصاحة، بحيث نجدهم يتكلمون وفقا لمقيس عليه أو سماع صنعوه هم بأنفسهم ، وذلك القياس هو القواعد النحوية المستخرجة من كلامهم.

ب-المقيس في الحكم النحوي: الهدف منه استخلاص أحكام جديدة لم تكن موجودة تخص مباني لغوية ما بناء على مشابهة كلية أو جزئية.